



ملف صحفي

برنامج الأصالة والمعاصرة

الانتخابات التشريعية
== شتنبر 2026 ==



الفهرس

04	01	بلاغ صحفي
06	02	برنامج المواثيق الخمسة المكونات الكبرى للبرنامج
08	03	20 التزام التزامات واضحة يقترحها الحزب للولاية المقبلة
10	04	5. أهم الإجراءات بحسب الالتزامات الإجراءات والتدابير العملية لتنزيل الالتزامات
16	05	أرقام ومؤشرات أهم المعطيات والأرقام الدالة على حجم الطموحات والتحديات
18	06	التمويل
19	07	شروط النجاح

بلاغ صحفي

حزب الأصالة والمعاصرة يعلن برنامجہ للانتخابات التشريعية 2026 خمسۃ موثیق و20 التزاما لتغيير الاتجاه واستعادة ثقة المواطن

الرباط – فاتح شتنبر 2026

يعلن حزب الأصالة والمعاصرة عن تفاصيل برنامج استعداده للاستحقاقات التشريعية المقبلة، وهو عرض سياسي يقوم على خمسۃ موثیق و20 التزاما، ويهدف إلى تغيير مسار البرامج والسياسات العمومية، بما يستجيب للتحولات التي يعرفها المغرب وللاحتظارات المتزايدة للمواطنين. ويؤكد الحزب أن البرنامج الذي يقترحه أمام المغاربة يمثل «التزاما ثابتا وقطعيا بما يعتقدہ ضروريا وواجبا من جهة، وبما يستطيع إنجازہ من جهة أخرى»، في إطار مقارنة تقوم على الواقعية وقابلية التنفيذ وربط الالتزامات بآليات التمويل والتنفيذ. ويعتبر حزب الأصالة والمعاصرة أن الانتخابات التشريعية المقبلة تأتي في ظرفية وطنية ودولية استثنائية، تتسم بتسارع التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والمناخية، وبما تفرضه هذه التحولات من تحديات مباشرة على موقع المغرب وأمنه الاستراتيجي وقدرته على حماية مكتسباته وتعزيز استقلالية قراره الوطني.

وفي الوقت نفسه، يسجل الحزب وجود مفارقة تستدعي الوقوف عندها بجدية ومسؤولية حيث المفارقة الكبرى بين مغرب يعزز مكانته الدولية، ويواصل تطوير بنياته التحتية وقدراته الصناعية والطاقة، في مقابل مواطن لا يشعر بما يكفي من أثر هذا التقدم على حياته اليومية. ويضع الحزب في مقدمة هذه التحديات تدهور القدرة الشرائية، وارتفاع أسعار المواد الأساسية، وصعوبة الولوج إلى عدد من الخدمات العمومية، واستمرار معاناة الشباب مع البطالة، واتساع الإحساس بعدم الإنصاف وتضارب المصالح.

ويعتبر الحزب أن استمرار هذه المفارقة يفرض الفعالية في تنزيل السياسات العمومية وإعادة النظر في عدد من الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية، بما يجعل الدولة الاجتماعية تتجاوز الدعم والتغطية الصحية إلى ضمان شروط العيش الكريم بكل أبعاده. ويؤكد حزب الأصالة والمعاصرة، الذي تحمل قطاعات وزارية أبان فيها عن شجاعة وكفاءة، بأنه ينظر إلى المرحلة المقبلة انطلاقا من وضوح في تقييم التجربة الحكومية وتحمل المسؤولية السياسية عن القطاعات التي تحمل فيها المسؤولية.

ويقر الحزب بالمكاسب التي تحققت خلال الولاية، خاصة في مجال تعميم التأمين الإجباري عن المرض، والدعم الاجتماعي المباشر، ودعم السكن، ورفع الأجور، والاستثمار في البنيات التحتية. وفي المقابل، يؤكد أن هذه المكتسبات لم تكن كافية لمعالجة عدد من الاختلالات، خصوصا تلك المرتبطة بالقدرة الشرائية وارتفاع الأسعار وتعدد الوسطاء وتضارب المصالح، وما يترتب عن ذلك من شعور متزايد لدى المواطنين بأن ثمار النمو لا تصل إلى المواطن بالقدر الكافي.

وانطلاقا من هذا الواقع، أعد حزب الأصالة والمعاصرة برنامجا يتمحور حول خمسۃ موثیق يعتبرها حجر الزاوية لبناء سياسات عمومية تضمن توازنا مجتمعيًا قائما على المساواة في الحقوق والواجبات، وتؤسس

في الوقت نفسه لأمن استراتيجي للمستقبل:

• ميثاق القدرة الشرائية

ويهدف إلى حماية القدرة الشرائية للمواطنين، وضبط الاختلالات التي تؤثر على الأسعار، وتعزيز آليات المنافسة والشفافية في الأسواق.

• ميثاق إدماج الشباب

ويضع إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق في صلب الاختيارات العمومية، بما يفتح أمامهم فرصا حقيقية للاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

• ميثاق المواطنة

ويهم الخدمات الأساسية المرتبطة بالمواطنة، وعلى رأسها الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات التي تشكل أساس العلاقة اليومية بين المواطن والدولة.

• ميثاق الأمان

ويهدف إلى تعزيز الأمن الاستراتيجي للمغرب في مجالات الماء والطاقة والغذاء، إضافة إلى الأمن العلمي والتكنولوجي، بما يحصن البلاد من التحولات والتقلبات المستقبلية.

• ميثاق النمو والاستدامة

ويضع النمو الاقتصادي في صلب البرنامج باعتباره شرطا أساسيا لتمويل واستدامة مختلف الالتزامات الاجتماعية، وضمان قدرة الاقتصاد الوطني على خلق الثروة وفرص الشغل. ويترجم البرنامج هذه المواثيق إلى 20 التزاما وإجراءات عملية، تمت بلورتها وفق مقاربة تعتبر أن البرنامج الحكومي لا ينبغي أن يكون مجرد تجميع لإجراءات متفرقة، وإنما إطار متكامل يعبر عن اختيارات مترابطة. ويؤكد الحزب أن كل التزام يستند إلى آليات محددة للتنفيذ والتمويل، بما يجعل البرنامج قابلا للترجمة إلى سياسات عمومية ونتائج ملموسة خلال الولاية المقبلة.

ويقدم الحزب بذلك عرضا سياسيا باعتباره برنامجا للانتقال من التشخيص إلى الفعل، ومن الالتزام إلى النتيجة، واضعا القدرة الشرائية، وإدماج الشباب، وجودة الخدمات، والأمن الاستراتيجي، والنمو الاقتصادي في صلب أولويات المرحلة المقبلة.

ويؤكد حزب الأصالة والمعاصرة أن رهانه في المرحلة المقبلة يتمثل في تجديد مضمون الدولة الاجتماعية، بما يتجاوز التغطية الصحية والدعم الاجتماعي إلى منظومة متكاملة تضمن للمواطن شروط العيش الكريم، وتحمي قدرته الشرائية، وتوفر لأبنائه فرص التعليم والتكوين والشغل، وتضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية.

كما يضع الحزب ضمن أولوياته تحصين المغرب من التحديات المستقبلية المرتبطة بالماء والطاقة والغذاء والتكنولوجيا والعلوم، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على خلق النمو المستدام. ويختصر حزب الأصالة والمعاصرة فلسفة برنامجه في تغيير المسار، وضوح الالتزام، وقابلية الإنجاز، انطلاقا من قناعة مفادها أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى سياسات عمومية أكثر فعالية، وإلى دولة حاضرة لحماية المواطن وتنظيم السوق وضمان تكافؤ الفرص.



برنامج
الأصالة والمعاصرة
الانتخابات التشريعية
2026

برنامج المواثيق الخمس



الأولوية الأولى

تتعلق بالقدرة الشرائية ونقدمها على
شكل عدد من الإجراءات في إطار
ميثاق القدرة الشرائية

الأولوية الثانية

تتعلق بإدماج الشباب في التعليم
والتكوين والشغل اللائق، ونقدمها على شكل
ميثاق إدماج الشباب

الأولوية الثالثة

تتعلق بخدمات قطاعية كانت دائما تعتبر أسسا
للمواطنة، ونقدمها على شكل
ميثاق المواطنة

الأولوية الرابعة

تتعلق بالأمن الاستراتيجي الطاقوي، والمائي،
والغذائي، والتكنولوجي العلمي على شكل
ميثاق الأمان

الأولوية الخامسة

تتعلق بالنمو الاقتصادي باعتباره شرطا لضمان
استدامة كل الالتزامات، ونقدمها على شكل
ميثاق النمو والاستدامة



مترجم

عودة أسعار المواد الأساسية
إلى مستواها الطبيعي

1 الالتزام
رقم :

مجانية فاتورة الكهرباء
إلى حدود 100 درهم شهريا

2 الالتزام
رقم :

تخفيض الضريبة على الأجر
لمزيد من الإنصاف

3 الالتزام
رقم :

لا معاش دون 3.000 درهم
بعد الآن

4 الالتزام
رقم :

حد أدنى قدره 1.000 درهم
من الدعم الاجتماعي المباشر

5 الالتزام
رقم :

«مسار إدماج»، مسار موحد لكل شاب
خارج التعليم والتكوين والشغل

6 الالتزام
رقم :

صفر انقطاع عن الدراسة
دون حل بديل

7 الالتزام
رقم :

كفاءة لكل شاب... وأول عقد شغل

8 الالتزام
رقم :

ظروف العمل اللائق

9 الالتزام
رقم :

السكن والحركة، صندوق عمومي
لضمان كراء سكن الشباب

10 الالتزام
رقم :



مستشفى عمومي تنافسي

الالتزام
رقم : 11

مليون منصب شغل صاف على الأقل،
خلال الولاية الخامسة

الالتزام
رقم : 12

مدرسة عمومية تُربي، تُكون،
تهيئ للمستقبل

الالتزام
رقم : 13

500.000 أسرة تستفيد من سكن
لائق خلال الولاية الخامسة

الالتزام
رقم : 14

المساواة في الولوج
إلى الخدمات الرقمية

الالتزام
رقم : 15

تسريع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

الالتزام
رقم : 16

بناء الأمن الاستراتيجي الطاقوي

الالتزام
رقم : 17

الأمن الاستراتيجي المائي

الالتزام
رقم : 18

الأمن الاستراتيجي الغذائي

الالتزام
رقم : 19

الأمن الاستراتيجي العلمي/التقني

الالتزام
رقم : 20



ميثاق القدرة الشرائية

الواقع

تدهور الوضع المعيشي ناتج عن ارتفاع مفتعل للأسعار، أي أن قواعد السوق تركت مكانها لصالح تدخلات أدت لحدوث انحراف نتج عنه تحكم في كل من العرض والأسعار.

قناعتنا

من حق المواطن في العيش الكريم يجب أن يحظى بالأولوية في انشغالات الدولة كما هو مقرر دستوريا؛ وأن على الدولة ضمان حرية المبادرة وحرية السوق، ما يعني واجبها في حماية السوق من الانحراف نحو الفوضى جراء الاحتكار أو افتعال الندرة أو التحكم في مسارات التسويق بدون ضوابط.

الميثاق

المهمة المستعجلة والملحة للحكومة المقبلة تكمن في إيقاف نزيف القدرة الشرائية للمواطن وإعادة الأمور إلى نصابها، وذلك من خلال العمل على واجهتي تحسين الدخل من جهة، وإعادة تنظيم سلسلة التسويق وضبط السوق من جهة أخرى..

5 التزامات

الالتزام رقم 1: عودة أسعار المواد الأساسية إلى مستواها الطبيعي

الالتزام رقم 2: مجانية فاتورة الكهرباء إلى حدود 100 درهم شهريا

الالتزام رقم 3: تخفيض الضريبة على الأجر لمزيد من الإنصاف

الالتزام رقم 4: لا معاش دون 3.000 درهم بعد الآن

الالتزام رقم 5: حد أدنى قدره 1.000 درهم من الدعم الاجتماعي المباشر

ميثاق إدماج الشباب

قضية الشباب هي أكبر قضايا المرحلة المقبلة وأكثرها استعجالاً. فحوالي 2,9 مليون شابة وشاب ما بين 15 و 29 سنة يوجدون اليوم خارج منظومة التعليم والتكوين وخارج سوق الشغل (NEET)، فيما تبلغ بطالة الفئة العمرية 15-24 سنة 29,2%، ويغادر حوالي 300.000 تلميذ مقاعد الدراسة سنوياً دون تأهيل. وليست هذه مجرد أرقام إحصائية، بل طاقات وطنية معطلة، وأسر قلقة على مصير أبنائهم، وشعور متنام لدى جيل كامل بأن الأفق مسدود، تعبر عنه مظاهر متعددة، من فقدان الثقة إلى الإقبال على الهجرة بكل الطرق.

نرفض القراءات السطحية التي تحمّل الشباب مسؤولية وضعهم، من قبيل الادعاء بأنهم يرفضون مناصب الشغل المعروضة لأنهم «لا يفارقون تيك توك». فالحقيقة التي يدركها كل من أنصت فعلاً لنبيذ الشباب، هي أنهم لا يرفضون العمل، بل يرفضون ظروف عمل غير لائقة، ويطمحون، كغيرهم، إلى شغل يحفظ الكرامة: عقد مصرح به، وتغطية اجتماعية، وأجر منتظم، ونقل ممكن، وسكن في المتناول، وأفاق للتقدم.

ميثاق تعاقد جديد تجاه الشباب : قيادة البرنامج الوطني المندمج للشباب إلى رئيس الحكومة مباشرة، والاشتغال المتزامن على ثلاث جهات لا تقبل التجزئ، ولا الترتيب الزمني: المدرسة أولاً، التأهيل ثانياً، الشغل اللائق ثالثاً، تحت شعار «أفق لكل شاب»، برنامج وطني ننتقل به إلى سياسة وطنية مدمجة تتبع مسار الشاب من التعليم والتكوين إلى الشغل والسكن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقوام هذا الالتزام أن لا يظل أي شاب مغربي، لمدة طويلة دون إدماج: تعليم أو تكوين أو شغل أو مقابلة أو فرصة للحركة المهنية

الالتزام رقم 6: «مسار إدماج»، مسار موحد لكل شاب خارج التعليم والتكوين والشغل

الالتزام رقم 7: «صفر انقطاع عن الدراسة دون حل بديل»

الالتزام رقم 8: كفاءة لكل شاب... وأول عقد شغلا

الالتزام رقم 9: ظروف العمل اللائق

الالتزام رقم 10: السكن والحركة، صندوق عمومي لضمان كراء سكن الشباب

الواقع

قناعتنا

الميثاق

5 التزامات

ميثاق المواطنة

- **الصحة :** تعميم التغطية الصحية الأساسية كان من أكبر المكتسبات الاجتماعية للولاية المنتهية لكن لم يرافقه تأهيل للمنظومة الصحية العمومية، مما وجه المواطنين قسرا نحو القطاع الخاص، ومما جعل المستشفى العمومي يتعرض لمنافسة غير مشروعة من القطاع الخاص.
- **الشغل :** ارتكز البرنامج الحكومي لعام 2021 على وعد بخلق مليون منصب شغل صاف خلال الولاية، إلا أن الواقع سجل غير ذلك حيث لم يتجاوز الرصيد الصافي ما بين 2022 و2025 94.000 منصبا، أي أقل من 10% من التعهد الأولي.
- **التعليم:** المدرسة العمومية فقدت دورها التقليدي كمدرسة تكافؤ الفرص الضامنة للتقدم الاجتماعي، ولم تعد قادرة على المنافسة داخل المنظومة التعليمية بكافة مكوناتها.
- **التحول الرقمي :** نجاح استراتيجية «المغرب الرقمي 2030» مهدد بالفجوة المجالية، بالإضافة إلى هجرة الكفاءات في هذا المجال زيادة على استمرار التبعية لغياب حلول رقمية منتجة محليا.
- **الحاجة لتسريع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.**

الواقع

- ميثاق المواطنة هو ترجمة لأولويات ملحة ومستعجلة، ابد من بلوغها:
- لابد من الرفع الجودة الفعلية للولوج إلى العلاج، وتعميم التغطية الصحية بنسبة 100%، ولابد من إعادة توجيه أطباء القطاع الخاص نحو القطاع العام.
- لابد من تخفيف مستويات البطالة وخلق على الأقل 200.000 منصب صافي سنويا أولوية قصوى.
- لابد من استرجاع الدور التقليدي للمدرسة العمومية وجعلها مدرسة قوية وضامنة للتقدم الاجتماعي.
- لابد من مواصلة دعم السكن ومن مواصلة برنامج السكن القروي وبلوغ مغرب بدون صفيح.
- لابد من ردم الفجوة الرقمية: الفجوة المجالية، فجوة القدرات الفردية، والفجوة الاقتصادية والصناعية.
- لابد من تكريس الطابع الرسمي للأمازيغية باعتبارها مكونا أصيلا للهوية المغربية، وأحد أسس المواطنة الحق.

قناعتنا

- ميثاق المواطنة هو تعاقد حول 5 ركائز كبرى: المستشفى، الشغل، المدرسة، السكن، الرقميات، وتسريع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.
- إذ يلتزم حزب الأصالة والمعاصرة بـ :
- تعميم التغطية الصحية بنسبة 100%، ومرافقة هذا الورش بتأهيل للمنظومة الصحية يضمن جودة فعلية في الولوج إلى العلاج بالمستشفى العمومي.
- العمل على خلق مليون منصب شغل صاف على الأقل، الشيء الذي يستدعي مقارنة اقتصادية قطاعية مندمجة تضمن شروط تطوير الاستثمار، مع إجراءات موجهة لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة. وبالموازاة مع ذلك، خلق نظام جديد للتشغيل الذاتي في مجال تصدير الخدمات.
- العمل على استرجاع الدور التقليدي للمدرسة العمومية: مدرسة تكافؤ الفرص الضامنة للتقدم الاجتماعي، من خلال مدرسة قادرة على المنافسة داخل المنظومة التعليمية بكافة مكوناتها؛ مدرسة تهتم بالطفل على جميع الأصعدة، في صحته، توازنه، تعلماته وقدراته.
- هيكلة التعليم العالي على شكل ثلاثة مجمعات: مجمع الامتياز ذي أبعاد دولية موجهة نحو العلوم والتكنولوجيا؛ مجمع تقني ومهني موجه لاحتياجات المحيط بتكوين متوسط؛ ثم منظومة للمعابر بين المجمعين.
- مواكبة 500.000 أسرة لضمان سكن لائق مع مواصلة برنامج السكن القروي، وبرنامج «دعم السكن» والإبقاء على نفس مستويات الدعم قصد بلوغ 300.000 مستفيد.
- توفير خدمة الربط للجميع، وخلق 1500 فضاء رقمي مواطناتي في مختلف الجماعات لتمكين المواطنين من القيام بالخدمات الرقمية بمواكبة مباشرة عن قرب، وإطلاق برنامج IA Maroc الذكاء الاصطناعي في خدمة الدولة الاجتماعية، وضمان السيادة الرقمية عبر توفير إمكانية تخزين معطيات المغاربة ضمن حوسبة سحابية وطنية سيادية.
- إنشاء صندوق خاص لدعم استعمال الأمازيغية، ووتفعيل اللجنة الوزارية الدائمة لدى رئيس الحكومة يعهد إليها بمهام تتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية يعهد إليها بمهام تتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

الالتزام رقم 11: مستشفى عمومي تنافسي

الالتزام رقم 12: مليون منصب شغل صاف على الأقل، خلال الولاية الخامسة

الالتزام رقم 13: مدرسة عمومية تُربي، تُكون، تهيئ للمستقبل

الالتزام رقم 14: 500.000 أسرة تستفيد من سكن لائق خلال الولاية الخامسة

الالتزام رقم 15: المساواة في الولوج إلى الخدمات الرقمية

الالتزام رقم 16: تسريع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

الميثاق

5 التزامات

ميثاق الأمان

تحولات كبرى وعميقة تجعل من الأولويات الكبرى ضمان الأمن الاستراتيجي للبلد في العلاقة مع التهديد البيئي المرتبط بالماء، والتهديد المزدوج البيئي والحوكمي المرتبط بالأمن الغذائي، والتهديد الجيوسياسي المرتبط بالطاقة، بالإضافة إلى التهديد المرتبط بالفشل في مواكبة وتملك ثورة الذكاء الاصطناعي التي يسعى المتحكمون الكبار فيها إلى جعلها أداة لضمان تبعية بلدان وشعوب بشكل أقسى وأخطر من كل أشكال التبعية المعروفة حتى اليوم.

الواقع

من بين أقصى الأولويات هو ضمان السيادة الوطنية وحماية المؤسسات والمجتمع من تهديدات مرتبطة بالماء والأمن الغذائي والتهديد الجيوسياسي المرتبط بالطاقة وذلك المرتبط بتملك ثورة الذكاء الاصطناعي.

قناعتنا

- ضمان مخزون من المحروقات يغطي الاستهلاك الوطني لمدة 3 أشهر
- تحقيق أمن مائي مستدام عبر اعتماد استراتيجية تقوم على تنويع وتقوية العرض المائي، مع ضبط وتدبير أمثل للطلب على الماء.
- تشجيع وتوجيه الاستثمار الفلاحي للاستجابة لمتطلبات السوق الداخلية حسب إمكانيات مختلف المناطق والأنظمة البيئية
- إطلاق مشروع بناء منظومة ذكاء اصطناعي مغربية لتحسين البلاد ضد تحكم جديد تتكاثف فيه شركات كبرى ودول.

الميثاق

- الالتزام رقم 17: الأمن الاستراتيجي الطاقوي
- الالتزام رقم 2: الأمن الاستراتيجي المائي
- الالتزام رقم 19: الأمن الاستراتيجي الغذائي
- الالتزام رقم 20: الأمن الاستراتيجي العلمي/التقني

5 التزامات



ميثاق النمو والاستدامة

يدخل المغرب المرحلة 2031-2026، وهو يستند إلى مكتسبات قوية، تتمثل في بنية تحتية ذات مستوى عالمي، واندماج متزايد في سلاسل القيمة الصناعية، وقدرة متنامية على استقطاب الاستثمارات، وانخراط فعلي في الانتقال الطاقوي، إضافة إلى الآفاق الواعدة التي يتيحها تنظيم كأس العالم 2030. وتشكل هذه المكتسبات أرضية قابلة للتطور نحو محرك لنمو اقتصادي أكثر قدرة على خلق فرص الشغل، وأكثر توازناً على المستوى المجالي، وأقل اعتماداً على الواردات.

النمو الاقتصادي شرط تنفيذ كل الالتزامات الواردة في برنامج الأسالة والمعاصرة. فلا قدرة شرائية مضمونة، ولا دولة اجتماعية متينة، ولا أمن استراتيجي مضمون، دون اقتصاد متنامي، قادر على خلق فرص الشغل، وعلى توسيع الوعاء الضريبي بفعل الإدماج في الاقتصاد المهيكل، لا بفرض ضغط جبائي إضافي على الطبقة الوسطى.

يقوم برنامج الأسالة والمعاصرة على عقيدة اقتصادية تركز على تحقيق توازن أكبر بين البعدين الإنتاجي والخدماتي للاقتصاد الوطني، من خلال التوجه أكثر نحو الإنتاج الصناعي والطاقوي، وإعادة توجيه النشاط الفلاحي والأنشطة المرتبطة به. كما ينطلق من مبدأ أن على الدولة الاضطلاع بدور الفاعل في المجالات الاستراتيجية، في حين يلعب القطاع الخاص دور المحرك الأساسي لخلق القيمة المضافة وفرص الشغل.

- تعزيز التصنيع عبر تطوير سلاسل الإنتاج المستقبلية
- دعم الإنتاج الوطني لتعويض الواردات
- استثمار الإرث الاقتصادي لكأس العالم 2030
- تحرير المبادرة لفائدة المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة ومعالجة إشكالية نمو المقاولات المتوسطة وتمكينها من الولوج إلى الصفقات العمومية، مع تقليص آجال الأداء
- رفع معدل النشاط الاقتصادي للنساء
- تطوير اقتصاد الرياضة
- تعزيز اقتصاد المعرفة والخدمات القابلة للتصدير.

الواقع

قناعتنا

عقدتنا الاقتصادية

برامج هيكلية كبرى

أرقام ومؤشرات

أهم المعطيات والأرقام الدالة على حجم الطموحات والتحديات

ميثاق القدرة الشرائية

- حد أدنى قدره 1.000 درهم من الدعم الاجتماعي المباشر
- حد أدنى للمعاش 3.000 درهم
- تخفيض نسبة الضريبة على الأجر، حيث سيتم اعتماد 3 أشهر فقط بمعدل هامشي أقصى يبلغ 20% عوض 6 أشهر بمعدل هامشي أقصى يبلغ 37%، وذلك وفق الجدول التالي:
- 0% بالنسبة للأجور الخام التي تقل عن 15.000 درهم (حوالي 12.500 درهم صافية)؛ وبذلك تعفى الأغلبية الساحقة من الأجراء؛
- 10% بالنسبة للأجر الخام ما بني 15.000 و46.000 درهم؛
- 20% بالنسبة للأجر الخام الذي يفوق 46.000 درهم؛ أي الأجور العليا وحدها.

ميثاق إدماج الشباب

- تعميم التكوين المهني والتكوين بالتدرج: رفع الطاقة الاستيعابية تدريجيا إلى ما بين 150.000 و200.000 مستفيد سنويا
- استهداف 300000 شاب سنويا للتسجيل في منصة «مسار إدماج»
- استهداف حوالي 500.000 عملية تكوين وإعادة تأهيل في المهن التي تعرف طلبا فعليا
- تمكين حوالي 500.000 شاب خلال خمس سنوات من أول تجربة مهنية في إطار برنامج «أول عقد شغل»
- مواكبة حوالي 60.000 مقاول عبر الاحتضان والتمويل والضمان والولوج إلى السوق
- حوالي 125.000 فرصة للحركة القانونية في إطار تحويل الهجرة من إشكالية اجتماعية وأمنية إلى أداة منظمة للحركة واكتساب الكفاءات، عبر اتفاقيات مع الدول التي تعرف خصا في بعض المهن
- قروض بدون فائدة لفائدة الشباب القروي حاملي المشاريع الفلاحية في أفق استقرار 80.000
- حوالي 250.000 عملية حركية مهنية خلال خمس سنوات في إطار تفعيل «جواز الحركة المهنية»
- توفير حوالي 100.000 حل سكني بين 2027 و2031 تشمل مساكن إيجارية صغيرة وإقامات للشباب

ميثاق المواطنة

- تعميم التغطية الصحية بنسبة 100%
- تحسين مستوى 1.600 مركز صحي أولي و90 مستشفى جهوي وإقليمي
- تخفيض مستوى البطالة من 10,8% إلى 7,0% سنة 2031؛
- تخصيص 1,2 مليار درهم سنويا كقروض من أجل تحقيق استقرار الشباب بالعالم القروي
- تحديد حصة المقاولات الصغرى والمتوسطة من الصفقات العمومية في حدود 15 في المائة من القيمة، بنص قانوني بدل مرسوم
- إعفاء المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا من الضريبة على الشركات لمدة 5 سنوات مقابل خلق 3 مناصب شغل.
- رفع نسبة النشاط الاقتصادي للنساء من 17,5% سنة 2026 إلى 21,2% سنة 2031
- إحداث 12 مركزا رقميا جهويا يقدم فضاءات للاشتغال معززة بالصبيب العالي والمواكبة التقنية للمقولة الرقمية
- خلق على الأقل مليون منصب شغل صاف
- 250.000 منصب صافي في الصناعة
- 80.000 فلاح شاب مستقر بالعالم القروي
- 40.000 منصب في المجال الرياضي
- 270.000 منصب في الخدمات المرحلة ذات القيمة المضافة العالية
- 360.000 منصب في إطار تنظيم كأس العالم 2030 والأنشطة المواكبة ذات الطابع الإنتاجي والخدمات.

ميثاق الأمان

- تسريع إنجاز استراتيجية الطاقات المتجددة والرفع من نسبتها في الاستهلاك الكهربائي إلى 52%.
- إنجاز ما يقارب 400 منشأة مائية ما بين السدود الصغرى والتلية ومنشآت حصاد مياه الأمطار.
- إنجاز 6 محطات لتحلية مياه البحر
- إطلاق مشروع وطني لتكوين 5000 مؤطر في مجال الذكاء الاصطناعي وإدماج هذه المادة في المستويات التعليمية

تمويل البرنامج

الكلفة الإجمالية للبرنامج

الكلفة الإضافية التراكمية للبرنامج حوالي 350 مليار درهم على مدى خمس سنوات (2027-2031)، أي بمعدل يناهز 70 مليار درهم سنوياً. توزيع النفقات العمومية الإضافية بحسب الموائيق:

1. ميثاق القدرة الشرائية: 150 مليار درهم.
2. ميثاق الشباب: 50 مليار درهم.
3. ميثاق المواطنة: 100 مليار درهم.
4. ميثاق السيادة: 50 مليار درهم.

يشكل تمويل برنامج التنمية المجالية المندمجة جزءاً لا يتجزأ من التمويل الإضافي الذي سنعبئه لفائدة الموائيق الأربعة (130 مليار درهم خلال 5 سنوات).

الموارد المعبّاة لتمويل البرنامج

الأثر الإضافي الناتج عن النمو: حوالي 300 مليار درهم على مدى خمس سنوات.

مساهمة الجماعات الترابية من خلال الصندوق المخصص للضريبة على القيمة المضافة: حوالي 40 مليار درهم

إعادة التخصيص والنجاعة الميزانية: 10 ملايير درهم

شروط النجاح



1. مواءمة التكوين مع حاجيات القطاعات الإنتاجية؛
2. تعبئة العقار الاقتصادي وتطوير المناطق الصناعية؛
3. توسيع أدوات التمويل والضمان ورأسمال الاستثمار؛
4. تشجيع الابتكار والبحث التطبيقي؛
5. ربط الدعم العمومي بالكفاءة الطاقية وترشيد استعمال المياه؛
6. تعزيز المنافسة والشفافية والإدماج في الاقتصاد المهيكل؛
7. تفعيل الجهوية الاقتصادية عبر عقود برامج جهوية.



الأصالة والمعاصرة

٠٤٨٨٨٨ | ٨٨٨٨٨٨ | ٨٨٨٨٨٨

من أجل تغيير المسار. كلمة وُحدة!



الأصالة والمعاصرة

٠٤٨٨٨٨ | ٨٨٨٨٨٨ | ٨٨٨٨٨٨